الأمم المتحدة
A/AC.105/C.2/L.324/Add.7
الجمعية العامة
Distr.: Limited
27 March 2023
Arabic
Original: English

لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

اللجنة الفرعية القانونية

الدورة الثانية والستون

فيينا، 20-31 آذار/مارس 2023

مشروع التقرير

إضافة

سادسا- التشريعات الوطنية المتصلة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية

1- عملا بقرار الجمعية العامة 121/77، نظرت اللجنة الفرعية في البند 7 من جدول الأعمال، المعنون "التشريعات الوطنية المتصلة باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية"، بوصفه بندا منتظما في جدول أعمالها.

2- وتكلم في إطار البند 7 من جدول الأعمال ممثلو وممثلات كل من الاتحاد الروسي وأستراليا وإندونيسيا والصين وفرنسا وفنزويلا (جمهورية-البوليفارية) وفنلندا وكولومبيا وكينيا والمكسيك والمملكة المتحدة والنمسا والولايات المتحدة واليابان. كما تكلم في إطار هذا البند المراقب عن مرصد مصفوفة الكيلومتر المربع. وأثناء التبادل العام للآراء، تكلم ممثلو دول أعضاء أخرى بشأن هذا البند.

3- وكان معروضا على اللجنة الفرعية ورقة اجتماع بعنوان Schematic overview of national regulatory frameworks for space activities (العرض المخططي الإجمالي للأطر التنظيمية الوطنية المتعلقة بالأنشطة الفضائية) (A/AC.105/C.2/2023/CRP.28).

4- واستمعت اللجنة الفرعية إلى عرض عنوانه "معلومات محدثة عن الولايات المتحدة في مجال وضع سياسات منح الإذن والإشراف لأنشطة الفضاء"، قدمته ممثلة الولايات المتحدة.

5- وأكدت اللجنة الفرعية مجددا أن من المهم مراعاة العدد المتزايد من الكيانات غير الحكومية التي تضطلع بأنشطة في الفضاء الخارجي، والطابع التجاري المتنامي لتلك الأنشطة. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين على الدول، من خلال أطرها القانونية الوطنية، ضمان امتثال تلك الأنشطة لمعاهدات الأمم المتحدة المتعلقة بالفضاء الخارجي، بهدف ضمان استدامة أنشطة الفضاء الخارجي.

290323 290323 V.23-05587 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

6- ولاحظت اللجنة الفرعية أن الدول الأعضاء اضطلعت بأنشطة مختلفة من أجل مراجعة قوانينها وسياساتها الفضائية الوطنية أو تدعيمها أو تطويرها أو صوغها، وكذلك من أجل إصلاح حوكمة الأنشطة الفضائية الوطنية أو إرسائها. وفي هذا الصدد، لاحظت اللجنة الفرعية أيضا أن تلك الأنشطة تهدف إلى تحسين إدارة الأنشطة الفضائية وتنظيمها، وإعادة تنظيم وكالات الفضاء الوطنية، وزيادة القدرة التنافسية للمنظمات الحكومية وغير الحكومية في أنشطتها الفضائية، وزيادة مشاركة الأوساط الأكاديمية في صوغ السياسات، وتحسين سبل التصدي للتحديات الناشئة عن تطوير الأنشطة الفضائية، ولا سيما الأنشطة المتعلقة بإدارة البيئة الفضائية، وضمان وجود بنية تحتية قوية وقادرة على الاستمرار في مجال الاتصالات أثناء حالات الطوارئ، مثل الكوارث الطبيعية، وتحسين تنفيذ الالتزامات الدولية.

7- ورأت بعض الوفود أن المبادئ التوجيهية للجنة بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد (A/74/20، المرفق الثاني) تقدم توصيات قيمة وهامة إلى جميع الدول وأن تنفيذها طوعا من خلال مختلف الصكوك القانونية والسياسات الفضائية الوطنية أمر هام.

8- ورأت بعض الوفود أن من المهم تشاطر الممارسات المبينة في التشريعات الفضائية الوطنية والتعلم منها. وفي هذا الصدد، رحبت اللجنة الفرعية بتحديث الأمانة "العرض المخططي الإجمالي للأطر التنظيمية الوطنية المتعلقة بالأنشطة الفضائية" (A/AC.105/C.2/2023/CRP.28)، مما مكَّن الدول من اكتساب فهم للأطر التنظيمية الوطنية القائمة ومن تشاطر التجارب المتعلقة بالممارسات الوطنية وتبادل المعلومات عن الأطر القانونية الوطنية.

9- وأحاطت اللجنة الفرعية علما بالجهود المبذولة في إطار مبادرة التشريعات الفضائية الوطنية التابعة للملتقى الإقليمي لوكالات الفضاء في آسيا والمحيط الهادئ المتعلقة بتنفيذ المبادئ التوجيهية للجنة بشأن استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأمد البعيد (A/74/20، المرفق الثاني)، وكذلك بإشراك كيانات القطاع الخاص الأنشطة الفضائية على النحو المنظم من خلال التشريعات الوطنية ذات الصلة.

10- واتفقت اللجنة الفرعية على أهمية مواصلة التبادل المنتظم للمعلومات عن المستجدات على صعيد الأطر التنظيمية الوطنية المتعلقة بالفضاء. وفي هذا الصدد، شجعت اللجنة الفرعية الدول الأعضاء على مواصلة تزويد الأمانة بنصوص قوانينها ولوائحها التنظيمية الوطنية المتعلقة بالفضاء، وعلى تقديم معلومات محدَّثة ومساهمات لإدراجها في العرض المخططي الإجمالي للأطر التنظيمية الوطنية المتعلقة بالأنشطة الفضائية.

سابعا- بناء القدرات في مجال قانون الفضاء

11- عملا بقرار الجمعية العامة 121/77، نظرت اللجنة الفرعية في البند 8 من جدول الأعمال، المعنون "بناء القدرات في مجال قانون الفضاء"، بوصفه بندا منتظما في جدول أعمالها.

12- وتكلم في إطار البند 8 من جدول الأعمال ممثلو وممثلات كل من الاتحاد الروسي وأذربيجان والأرجنتين وألمانيا وإندونيسيا وأوكرانيا وباراغواي وبيرو وتايلند وجنوب أفريقيا والصين وفرنسا والفلبين وكولومبيا ولكسمبرغ والمكسيك والمملكة المتحدة والنمسا واليابان واليونان. وتكلم ممثل باكستان نيابة عن مجموعة الـ77 والصين. كما تكلمت في إطار هذا البند المراقبة عن منظمة التعاون الفضائي لآسيا والمحيط الهادئ. وأثناء التبادل العام للآراء، تكلم كذلك ممثلو دول أعضاء أخرى بشأن هذا البند.

13- وكان معروضا على اللجنة الفرعية ورقة اجتماع تتضمن دليل الفرص التعليمية في ميدان قانون الفضاء (A/AC.105/C.1/2023/CRP.4).

14- واستمعت اللجنة الفرعية إلى العروض الإيضاحية التالية:

(أ) "بناء القدرات في مجال قانون الفضاء – مسابقة كتابة المقالات المتعلقة بقانون الفضاء"، قدمته ممثلة النمسا؛

(ب) "التعاون بشأن شرح كولونيا لقانون الفضاء وترجماته الحديثة"، قدمه ممثل ألمانيا؛

(ج) "مركز غينادي جوكوف الدولي لقانون الفضاء التابع لقسم القانون الدولي (جامعة روسيا للصداقة بين الشعوب (جامعة RUDN))"، قدمته ممثلة الاتحاد الروسي؛

(د) "ترجمة شرح كولونيا لقانون الفضاء إلى الإسبانية – تجربة في بناء القدرات"، قدمه ممثل إسبانيا؛

(هـ) "مشروع مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي ومنظمة التعاون الفضائي لآسيا والمحيط الهادئ لبناء القدرات في مجال صوغ التشريعات الفضائية الوطنية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الفضائي لآسيا والمحيط الهادئ"، قدمته المراقبة عن منظمة التعاون الفضائي لآسيا والمحيط الهادئ؛

(و) "برنامج دراسات الفضاء في البرازيل لعام 2023"، قدمته المراقبة عن المعهد الدولي لقانون الفضاء والجامعة الدولية للفضاء.

15- واتفقت اللجنة الفرعية على أن أنشطة بناء القدرات والتدريب والتعليم في مجال قانون الفضاء لها أهمية فائقة في الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى زيادة تطوير الجوانب العملية لعلوم وتكنولوجيا الفضاء، ولا سيما في البلدان النامية، وفي زيادة المعرفة بالإطار القانوني الذي تنفَّذ ضمنه الأنشطة الفضائية. ومن شأن ذلك أن يشجع الدول على التصديق على معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة بالفضاء الخارجي ودعم تنفيذ تلك المعاهدات وإنشاء مؤسسات وطنية، وأن ييسر الوصول إلى قانون الفضاء الدولي ويحسن معرفة جميع قطاعات المجتمع المدني به. وشُدد على أن للجنة الفرعية ومكتب شؤون الفضاء الخارجي دورا هاما في هذا الشأن.

16- ولاحظت اللجنة الفرعية مع التقدير أن هناك عددا من الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لبناء القدرات في مجال قانون الفضاء تبذلها كيانات حكومية وغير حكومية. وتشمل تلك الجهود تشجيع الجامعات على توفير نمائط تدريبية وحلقات دراسية بشأن قانون الفضاء؛ وتقديم زمالات دراسية لمرحلتي التعليم الجامعي والدراسات العليا في مجال قانون الفضاء؛ وتقديم دعم مالي وتقني للبحوث القانونية؛ وإعداد دراسات وورقات بحثية وكتب دراسية ومنشورات بشأن قانون الفضاء؛ وتنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية وأنشطة متخصصة أخرى من أجل زيادة فهم قانون الفضاء؛ ودعم مسابقات محاكاة الدعاوى القضائية في مجال قانون الفضاء؛ ودعم مشاركة النساء والطلاب والشباب المهنيين في الأنشطة الإقليمية والدولية المتعلقة بقانون الفضاء؛ وتوفير فرص تدريبية وفرص أخرى لبناء الخبرات، وخصوصا من خلال ترتيبات التمرن الداخلي لدى وكالات الفضاء؛ ودعم الكيانات المكرسة لإعداد دراسات وبحوث عن قانون الفضاء من أجل المساعدة على تطوير السياسات والأطر التشريعية الوطنية المتعلقة بالفضاء.

17- ولاحظت اللجنة الفرعية أن بعض الدول الأعضاء قدمت مساعدة مالية لتمكين الطلبة من الاشتراك في مسابقة مانفريد لاكس لمحاكاة الدعاوى القضائية في مجال قانون الفضاء، التي تنظم سنويا أثناء انعقاد المؤتمر الدولي للملاحة الفضائية.

18- وأعربت اللجنة الفرعية عن تقديرها لمشروع قانون الفضاء المعني بالجهات الفاعلة الجديدة في مجال الفضاء التابع لمكتب شؤون الفضاء الخارجي، الذي قدم الدعم في تعزيز القدرة على وضع قوانين وسياسات وطنية في مجال الفضاء. وفي هذا السياق، قدم المشروع الدعم لإيفاد أكثر من خمس بعثات استشارية تقنية للدول الحديثة العهد بارتياد الفضاء، وكذلك تطوير بوابة الوصول إلى موارد معاهدات الفضاء على الإنترنت[1]، التي يمكن من خلالها تشاطر المعلومات لدعم بناء القدرات.

(1) انظر https://astro.unoosa.org.

19- ورأت بعض الوفود أنه ينبغي لمكتب شؤون الفضاء الخارجي تنفيذ أنشطة محددة الهدف لبناء القدرات والتعليم والتدريب في مجال قانون الفضاء والسياسات الفضائية ترتكز على برنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ (برنامج سبايدر) بغية إنشاء منصة لبناء القدرات، وشددت على أهمية توفير التمويل المناسب من أجل تمكين المكتب من تقديم دعم قيِّم إلى البلدان النامية.

20- ولاحظت اللجنة الفرعية أن مكتب شؤون الفضاء الخارجي حدَّث دليل الفرص التعليمية في مجال قانون الفضاء (A/AC.105/C.1/2023/CRP.4)، مدرجا معلومات عن الزمالات والمنح الدراسية المتاحة، واتفقت على أن يواصل المكتب تحديث هذا الدليل. وفي هذا الصدد، دعت اللجنة الفرعية الدول الأعضاء إلى تشجيع تقديم مساهمات على الصعيد الوطني لإدراجها في تحديثات الدليل المقبلة.

21- وأوصت اللجنة الفرعية بأن يبلغها، في دورتها الثالثة والستين، كل من الدول الأعضاء في اللجنة والمراقبين الدائمين لدى اللجنة بما يُتخذ أو يُعتزم اتخاذه، على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي، من إجراءات لبناء القدرات في مجال قانون الفضاء.